Distribution : Restricted
Original: English

EB 2002/76/R.9
البند 7 من جدول الأعمال

31 July 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والسبعون

روما، 4–5 سبتمبر/أيلول 2002

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أولا – مقدمة

1 – إن الغرض من هذه الوثيقة هو:

(i) إطـــلاع المجلس التنفيذي على حالة تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مبادرة الديون) ومشاركة الصندوق فيها؛

(ii) توجيه انتباه المجلس التنفيذي إلى الحاجة إلى رسم استراتيجية للموارد لتمويل مشاركة الصندوق في مبادرة الديون؛

(iii) الـــتماس موافقة المجلس التنفيذي على حالتين جديدتين للتخفيف من أعباء الديون بموجب المبادرة، همـــا غانـــا وسيراليون، ولتعزيز هذا التخفيف عند نقطة الإنجاز بالنسبة لبوركينا فاسو وفقا لما تم إقراره عند نقطة اتخاذ القرار.

ثانيا – حالة تنفيذ مبادرة الديون

2 – **الـــتقديرات المحدّثة للتكاليف** – زادت التكلفة الكلية للمبادرة الإجمالية بصافي القيمة الحالية لعام 2001، كما يتضـــح مـــن الجدول 1، بحيث وصلت الآن إلى 36.4 مليار دولار أمريكي (أو 45.3 مليار دولار أمريكي عند إدراج ليبيريا، والصومال، والسودان).

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

الجدول 1: تقديرات محدّثة لتكاليف مبادرة الديون
(تشمل 34 بلدا، وبمليارات الدولارات)

	سبتمبر/أيلول 2001 تقدير التكاليف بصافي القيمة الحالية لعام 2000	مارس/آ ذار 2002 تقدير التكاليف بصافي القيمة الحالية لعام 2001	مارس/آذار 2002 النسبة المئوية من التكاليف الكلية
التكاليف الكلية (باستثناء ليبيريا، الصومال، والسودان)	33.2	36.4	100.0
الجهات المقرضة الثنائية والتجارية	***17.1***	***18.8***	***51.7***
الجهات المقرضة متعددة الأطراف	***16.1***	***17.6***	***48.3***
التكاليف الكلية بما في ذلك ليبيريا، والصومال، والسودان	41.6	45.3	124.2

المصدر: تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي (ابريل/نيسان 2002).

3 – **حالـــة التنفـــيذ** – بلغ عدد البلدان التي غدت مؤهلة للاستفادة من تدابير تخفيف الديون في ظل مبادرة الديون المعـــززة 26 بلـــدا فـــي أبريل/نيسان عام 2002[1]. ووصلت كل من بوليفيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وموزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا إلى نقاط إنجازها في ظل المبادرة المعززة، بينما وصلت كل من غيانا ومالي إلى نقطتي إنجازهما في ظل المبادرة الأصلية. وعند استشراف المستقبل فإن بنين ومالي يمكن أن تبلغا نقطة الإنجاز خلال الأشهر المقبلة، في حين يمكن لكوت ديفوار أن تصل إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة. وقد يتم إصدار وثائق أولية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجدول 2: البلدان الفقيرة الاثنان والأربعون المثقلة بالديون

البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة (26 بلدا) حتى مارس/آذار	**البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار (12 بلدا)**	**الحالات القطرية ذات مستويات الديون التي قد تكون محتملة**
بنين، الكاميرون، تشاد، أثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو (بتخفيف ديون مؤقت من الصندوق) غويانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوى، مالي، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساو تومي وبرنشيبي، سيراليون، زامبيا **بنقطة اتخاذ قرار ونقطة إنجاز (6):** بوليفيا، بوركينا فاسو، موريتانيا، موزامبيق، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، لاوس، ليبيريا، ميانمار (ليس هناك من نشاط للصندوق فيها)، الصومال، السودان، توغو	أنغولا، كينيا، فييتنام، اليمن

4 – وبالنســـبة للـــبلدان الستة والعشرين التي بلغت نقطة الإنجاز بموجب مبادرة الديون المعززة فقد تم حتى الآن الالتزام بمبلغ 25 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. ويصل ذلك إلى نحو 40 مليار دولار أمريكي من التخفيف

[1] بالإضـــافة إلـــى ذلك تم الإعلان عن أن كوت ديفوار قد استوفت شروط الاستفادة من تدابير تخفيف الديون في إطار مبادرة الديون الأصلية، غير أنه تم تأخير نقطة الإنجاز.

الاسـمي لخدمـة الديـون علـى مدى الزمن. وبصورة إجمالية فإن حجم ديون هذه البلدان سيهبط من مستوى يناهز 62 ملـيار دولار أمريكـي بصـافي القـيمة الحالية إلى 27 مليار دولار أمريكي بعد التطبيق الكامل لتدابير المعالجة والمسـاعدة التقلـيدية للتخفـيف من الديون بموجب مبادرة الديون، والى 22 مليار دولار أمريكي بعد التدابير الثنائية لتخفيف الديون خارج نطاق المبادرة والتي التزمت بها عدة جهات مانحة، مما يشكل خفضا إجماليا للديون بنسبة تقرب مـن الثلثيـن. ومن المنتظر أن ينخفض مجموع خدمات الديون السنوية المسددة في الفترة 2001 – 2005 بنسبة تناهز 30% بالمقارنـة مـع المدفوعات السنوية لخدمة الديون المسددة في الفترة 1998–1999. ويعنى ذلك انخفاضا متوسطا سنويا في مدفوعات خدمة الديون قدره 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المنتظر أن تنخفض قيمة الديون كنسبة مـئوية مـن الصـادرات وذلك من متوسط سنوي قدره 16.1% إلى 8.8% في الفترة 2001–2005 (رغم الانخفاضات الأخيرة في إيرادات التصدير العائدة إلى عوامل خارجية)، كما أن من المتوقع أن تهبط قيمة خدمة الديون بالمقارنة مع الإيرادات الحكومية من معدل متوسط قدره 24.3% سنويا في الفترة 1998–1999 إلى 13.1% في الفترة 2001–2005. وسـيتيح تخفـيف الديون للحكومات أن تزيد كثيرا من الموارد المكرسة للحد من الفقر. وفى المتوسط فإن بلدان نقطة اتخاذ القرار ستنفق على القطاعات الاجتماعية في الفترة 2002–2005 أكثر من ثلاثة أضعاف ما تزمع إنفاقه على خدمة الديون في الفترة ذاتها، علما بأن الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية قد زاد من 37 إلى 47% بين عامي 1999 و 2001. وينتظر أن يزيد الإنفاق الاجتماعي من 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 إلى 9% من هذا الناتج عام 2002. وكحصة من الإيرادات الحكومية فإن الإنفاق الاجتماعي سيرتفع من 37% قبل تخفيف الديون إلى ما متوسطه 55% اعتبارا من ذلك.

5 – وما يزال تنفيذ المبادرة يواجه التحديات. فأولا ينبغي أن تواصل البلدان التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والحد من الفقر لتصل إلى نقطة إنجازها العائمة. وواجهت بلدان عديدة في هذه المجموعة مشـكلات فـي تنفيذ برامج الاقتصاد الكلي (غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، ملاوى، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السـنغال، ساو تومي وبرنشيبي)، ولو أن هذه المشكلات كانت ذات طابع مؤقت بالنسبة لبعض تلك البلدان (هندوراس، النـيجر، روانـدا). وتبين لعدد آخر من البلدان أن تنفيذ عوامل تحفيز نقطة الإنجاز في الميادين الاجتماعية والهيكلية يتطلـب وقـتا أطول مما هو متوقع. وعانت بلدان أخرى (بنين، الكاميرون، مالي) من تأخير في إعداد وثائق كاملة لاستراتيجيات الحد من الفقر.

6 – وغـدت مهمة بلوغ مستوى القدرة على تحمل الديون الخارجية والحفاظ عليه أمرا أشد صعوبة بفعل تدهور المناخ الاقتصادي العالمي. وتعتمد كل بلدان المبادرة عمليا اعتمادا شديدا على السلع الأولية في الحصول على عائدات التصـدير والإيرادات الحكومية، ونتيجة لذلك فإنها تظل ضعيفة إزاء هبوط أسعار السلع العالمية والتطورات الخارجية المعاكسة الأخرى. وبالمستطاع جعل سياسات البلدان المتقدمة أكثر دعما لقدرة البلدان النامية على تحمل الديون (ومن ثـم مساندة جهود تلك البلدان في الحد من الفقر)، كما أن بمقدور بلدان المبادرة أن تنفذ تدابير لإصلاح السياسات بغية تنويع قاعدة صادراتها، وأن تحظى في ذلك بتمويل خارجي مناسب بشروط وأوضاع تيسيرية للغاية. **وبالنسبة للبلدان التي تمر بالمرحلة الوسيطة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز، فإن مبادرة الديون المعززة توفر إمكانية للحصول**

علـــى مزيد من التخفيف للديون عند نقطة الإنجاز في الحالات الاستثنائية التي تُحدث فيها العوامل الخارجية تغييرات أساسية سلبية في الظروف الاقتصادية للبلاد. وهذا ما ينطبق على حالة بوركينا فاسو المعروضة أدناه.

7 – أما بالنسبة للبلدان الاثنى عشر الباقية (ثمانية منها متأثرة بالنزاعات و/أو ذات متأخرات ضخمة) فإن الحاجة تدعو إلى إيصالها إلى نقطة الإنجاز حالما تسمح الظروف بذلك. والتحديات الماثلة أمام ذلك هائلة في غمرة كفاح هذه الـــبلدان لتحقـــيق الســـلام والاستقرار الداخلي، وتطبيق سياسات اقتصادية صائبة، وتطوير قدراتها في ميدان الإدارة الاقتصـــادية. وقد تتسم عملية إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بالصعوبة على وجه خاص في بعض تلك البلدان، حيـــث أن هناك مجموعات سكانية نازحة ضخمة في بعضها، وهي تواجه صعوبة في تطبيق الأساليب التشاركية ذات القـــاعدة العريضة. ويقر المجتمع الدولي بالحاجة إلى المرونة في هذا الصدد. وفيما يتصل بالمتأخرات فإن المؤسسات المالـــية الدولية مدعوة إلى التعامل مع هذه المسألة بطريقة تفاعلية وخلاقة لضمان عدم تأخير نقاط اتخاذ القرارات بعد بلـــوغ الظـــروف الأساسية لها. **وفي ضوء ذلك، وكمسألة من مسائل سياسات مبادرة الديون في بلدان مرحلة ما بعد الـــنزاعات، فـــإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدرجان المتأخرات ضمن الديون المستحقة في التاريخ الفاصل للديـــون المؤهلـــة**. وســـيراليون هي الحالة القطرية الثانية من هذا النوع (بعد غينيا بيساو)، وستعقبها قريبا جمهورية الكونغو الديمقراطية.

8 – **مشاركة الصندوق** – تشير التقديرات الراهنة إلى أن التكلفة الإجمالية بصافي القيمة الحالية لمشاركة الصندوق في مبادرة الديون الكاملة تصل إلى 230 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (308 ملايين دولار أمريكي)، وهو ما يناظر تكلفة اسمية تقديرية تبلغ 351 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (469 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تصل هذه التكاليف إلى ذروتها عام 2005 حينما تبلغ مستوى 39.5 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية.

9 – وفـــي حـــال الموافقة على المقترحات التالية لتخفيف ديون كل من غانا، وسيراليون، وبوركينا فاسو (تعزيز التخفـــيف عند نقطة الإنجاز) فإن قيمة التزامات الصندوق المتعلقة بتخفيف ديون البلدان الستة والعشرين التي وصلت إلـــى نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة ستصل إلى ما مجموعه 168 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة تقريـــبا (224 مليون دولار أمريكي) بحلول أبريل/نيسان عام 2002. وبافتراض التحقيق الفوري لشروط نقطة الإنجاز واتـــباع نمـــوذج التخفـــيف المـــبكر نسبيا للديون[2]، فإن ذلك سيصل إلى 245 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (327 مليون دولار أمريكي) على امتداد فترات متباينة، وفقا للبلد، بما يتراوح بين سنتين و 27 سنة (بالنسبة لساو تومي وبرنشيبي) أو حتى 35 سنة (بالنسبة لنيكاراغوا).

10 – وبلغت قيمة تدابير تخفيف الديون التي اتخذها الصندوق حتى يونيو/حزيران عام 2002 نحو 19 مليون دولار أمريكي، منها 8 ملايين دولار أمريكي غطاها الصندوق من موارده الذاتية، بينما تمت تغطية المبلغ المتبقي من موارد خارجية (هولندا، ألمانيا).

[2] تخفـــيف خدمـــة الديون بنسبة مائة في المائة اعتبارا من نقطة الإنجاز فما بعد إلى أن يتحقق الرقم المستهدف بصافي القيمة الحالية، دون منح تخفيف مؤقت، باستثناء حالة غينيا – بيساو.

11 - وزودت الوثيقة REPL.VI/3/INF.3 هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق بتفاصيل عن جهود الصندوق الماضية ونتائجها في ميدان تعبئة موارد خارجية إضافية للمساعدة في تمويل مشاركته في مبادرة الديون. كما أبرزت الحاجة إلى أن تحدد الدول الأعضاء في الصندوق استراتيجية عريضة لهذا التمويل. وفى هذا الصدد سلطت الوثيقة الضوء على الموضوعات التالية:

(i) قرر مجلس المحافظين عام 2000 أن يشارك الصندوق مشاركة كاملة في مبادرة الديون، وأن يقوم بذلك بالاعتماد على مجموعة من الموارد الداخلية والخارجية، على أنه أشار إلى أن على الصندوق أن يقلل من أثر تخفيف الديون على قدرته على توفير قروض ومنح جديدة.

(ii) وبالنظر إلى الوضع المقيد لموارد الصندوق، فإن كل مقدار يقدمه الصندوق لتخفيف الديون يعني *فعليا* خفضا للموارد المتاحة للالتزام بقروض ومنح جديدة.

(iii) وهكذا فإن تلبية شروط مجلس المحافظين يقتضي قيام الصندوق بتعبئة موارد خارجية إضافية. وقد قام الصندوق بذلك عبر المساهمات المباشرة (هولندا)، ومن خلال المساهمات المتاحة من الموارد المخصصة للصندوق في صندوق أموال أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي (بلجيكا، ألمانيا). ووردت تعهدات أخرى من كل من إيطاليا، وسويسرا، والاتحاد الأوروبي.

(iv) وتمشيا مع مستويات الدعم الخارجي الذي تلقته المؤسسات المالية الدولية المشاركة في مبادرة الديون (مع مراعاة عدد من السمات المؤسسية للصندوق المشابهة لسمات مصرف التنمية الأفريقي)، وفى ضوء مستوى مساهمات البلدان النامية ذاتها في تجديد موارد الصندوق، فإنه يوصى بأن يلتمس الصندوق تمويلا خارجيا إضافيا لتغطية نسبة 66% من متطلباته لتمويل مبادرة الديون.

(v) ومن الواجب أن يتم ذلك عبر مساهمات مباشرة إضافية ومن خلال ضمان قدرة مماثلة على الوصول إلى صندوق أموال الأمانة الذي يديره البنك الدولي.

ثالثا – الحالات القطرية

غانا

12 - وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في فبراير/شباط عام 2002 على مساندة حزمة شاملة لتخفيف ديون غانا في ظل المبادرة المعززة. ويدل تمتع غانا بالأهلية للاستفادة من تدابير تخفيف الديون بموجب إطار المبادرة المعززة على إقرار المجتمع الدولي بما قامت به في السنوات الماضية من إصلاحات اقتصادية كلية، وهيكلية، واجتماعية، ولما أبدته السلطات الغانية من التزام بتوجيه موارد مبادرة الديون نحو الاستثمارات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم.

13 - وبما أن نسبة 80% من فقراء غانا يعيشون في المناطق الريفية، فإن التعجيل بوتيرة النمو الزراعي وخلق مصادر للعمالة غير الزراعية هما من العناصر الحاسمة في الحد من الفقر. ويرمى برنامج استثمارات قطاع الخدمات الزراعية وحافظة الصندوق القطرية ذاتها إلى توفير خدمات محسنة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وآليات للاستخدام

المستدام للأراضي، وفرص للعمالة غير الزراعية. كما تشتمل استراتيجية البلاد على تكريس موارد لتحسين مرافق التخزين وشق الطرق الفرعية، وهو ما يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتيسير وصول المزارعين الفقراء إلى الأسواق. وستتواصل التدابير الإصلاحية في قطاع الكاكاو بغية زيادة نصيب المزارعين من مبيعات التصدير وتحرير التسويق الخارجي. وستشجع الاستثمارات في ميدان التجهيز الزراعي، كما ستلتمس المشاركة الأجنبية، من خلال تطوير البنى الأساسية واتخاذ تدابير الإصلاح لتيسير الوصول إلى الأراضي ولإيضاح حقوق الملكية.

14 - وفي ديسمبر عام 2000 (سنة الأساس)، بلغت قيمة ديون غانا بصافي القيمة الحالية (بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون) نحو 157% من الصادرات، أما نسبة الديون بصافي القيمة الحالية إلى الإيرادات فكانت 570%. وفي ظل المبادرة المعززة فإن البلدان تغدو مؤهلة للحصول على المساعدة إذا ما تجاوزت قيمة ديونها الخارجية بصافي القيمة الحالية نسبة 150% من إيرادات التصدير أو 250% من الإيرادات الحكومية. وهكذا فإن غانا تستوفي شروط التخفيف من الديون في ظل معايير الإيرادات المالية/الانفتاح أساسا. ولتحقيق هذا الهدف فإن من المنتظر أن تقوم جميع الجهات المقرضة متعددة الأطراف بتوفير خفض بنسبة 56.2% من قيمة ديونها المستحقة في ديسمبر/كانون الأول عام 2000. وستصل القيمة الكلية لتخفيف ديون كل الجهات المقرضة لغانا إلى 2.2 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبالاستثناء إلى الاقتسام التناسبي للأعباء فإن الجهات المقرضة الثنائية والتجارية ستوفر مبلغ يقل قليلا عن 1.1 مليار دولار أمريكي. وستوفر الجهات المقرضة متعددة الأطراف تخفيفا للديون قدره 1.1 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. **والمطلوب من المجلس التنفيذي أن يوافق على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون غانا بما مقداره 13.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (17.7 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية لعام 2000.** وبصورة مؤقتة فإن ذلك سيصل إلى 19.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية، على مدى نحو اثني عشر عاما.

15 - وستصل غانا إلى نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعززة عند استكمال التدابير التالية: (i) وضع وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر ولتنفيذها لمدة عام واحد على الأقل؛ (ii) تعزيز تدابير إصلاح إدارة وتسيير الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إدارة النفقات العامة، وتدعيم الإدارة في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، وعلى وجه الخصوص قطاعي الصحة والتعليم.

سيراليون

16 - وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار عام 2002 على مساندة حزمة شاملة لخفض ديون سيراليون في ظل المبادرة المعززة. ويدل تمتع سيراليون بالأهلية للاستفادة من تدابير الديون في ظل المبادرة المعززة على إقرار المجتمع الدولي بما قامت به من إصلاحات اقتصادية كلية، وهيكلية، واجتماعية في السنوات الأخيرة، وعلى ما تبديه من التزام إزاء السلام والاستقرار، بما في ذلك برامج نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة الاندماج.

17 - ويسهم قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص العمل لما بين 80 و 90% من سكان الريف. وتنفذ الأنشطة الزراعية أساسا في حيازات صغيرة تبلغ مساحتها في المتوسط 1.6 هكتار وتستخدم لزراعة الأرز (المحصول الغذائي الرئيسي)، والكسافا، والبطاطا الحلوة، والبن، ونخيل الزيوت، والكاكاو. وتمنح الحكومة أولوية متقدمة لإحياء المناطق الزراعية والريفية. وعلى غرار كل القطاعات الأخرى فقد لحق الخراب بهذا القطاع نتيجة الحرب الأهلية. وبعد إزالة الجانب الأعظم من تشوهات الأسعار الناجمة عن السياسات في المرحلة الانتقالية فإن التركيز ينصب الآن على إعادة سكان الريف إلى حقولهم واستئناف الإنتاج وذلك عبر توفير المساكن الريفية، وتيسير إعادة الاستيطان، وتنفيذ أنشطة إحياء ضيقة النطاق. وعلى المدى المتوسط فإن الهدف هو تعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل عبر ما يلي: (i) التعزيز القوي للاستثمارات في ميادين شق الطرق الفرعية وبناء الجسور، والخدمات الأساسية، والتعليم والصحة في المناطق الريفية؛ (ii) إعادة إنشاء خدمات الإرشاد الزراعي وإنتاج مخزون من البذور ملائم للإيكولوجيا المحلية؛ (iii) إعادة بناء منظمات المزارعين؛ (iv) إجراء استعراض جذري لنظم حيازة الأرض الزراعية لتعزيز انخراط القطاع الخاص في هذا الميدان.

18 - وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2000 (سنة الأساس) بلغت قيمة ديون سيراليون بصافي القيمة الحالية (وبعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون) ما يعادل 757% من صادراتها. وفي ظل المبادرة المعززة فإن البلدان تغدو مؤهلة للمساعدة إذا ما تجاوز حجم ديونها الخارجية بصافي القيمة الحالية نسبة 150% من إيرادات التصدير. ولتحقيق هذا الهدف فإن من المنتظر أن توفر جميع الجهات المقرضة متعددة الأطراف خفضا بنسبة 80.2% من ديونها المستحقة بصافي القيمة الحالية في ديسمبر/كانون الأول عام 2000. وستصل قيمة التخفيف الكلي من جميع الجهات المقرضة لسيراليون إلى 600 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبناء على الاقتسام التناسبي للأعباء، فإن الجهات المقرضة الثنائية والتجارية ستوفر مبلغ 268 مليون دولار أمريكي. أما الجهات المقرضة متعددة الأطراف فستقدم 332 مليون دولار أمريكي من تخفيف الديون بصافي القيمة الحالية. **ومن المطلوب أن يوافق المجلس التنفيذي للصندوق على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون سيراليون بما قيمته 7.85 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (10.5 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية لعام 2000**. وبصورة مؤقتة فإن ذلك سيصل إلى 13.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية وذلك على امتداد ما يقرب من 19 سنة.

19 - ستبلغ سيراليون نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعززة عندما يتم استكمال التدابير الأساسية التالية: (i) استمرار الالتزام بالبرامج المالية والاقتصادية المدعومة من المؤسسة الدولية للتنمية ومن مرفق النمو والحد من الفقر في صندوق النقد الدولي؛ (ii) وضع وثيقة خاصة لاستراتيجية الحد من الفقر وتنفيذها على مدى عام واحد على الأقل؛ (iii) تنفيذ مجموعة من التدابير في سياق الاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر في ميادين التسيير وتطبيق اللامركزية على الوظائف الحكومية، والتدابير الهيكلية، والتعليم والصحة.

20 - وتواجه سيراليون منذ بعض الوقت مصاعب جمة في إدارة خدمة ديونها، وهو ما بلغ ذروته عند تراكم متأخرات للصندوق وتعطيل الحافظة القطرية. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2001 وافق المجلس التنفيذي على خطة للتسوية لما قيمته نحو 2.05 مليون دولار أمريكي من المتأخرات (الوثيقة EB 2001/74/R.6). وبناء على سابقة مماثلة

تتعلق بغينيا بيساو (الوثيقة EB 2001/72/R.15)، وبالاستناد إلى قرار السياسات الوارد في (الوثيقة EB 2000/71/R.12)، **فإن من المقترح أن يوافق المجلس التنفيذي على ضم خطة تسوية متأخرات سيراليون إلى مقدار تخفيف ديون البلاد بصافي القيمة الحالية وتوفير تخفيف للديون بنسبة 100% خلال الفترة المؤقتة** (انظر أيضا الفقرة 7).

بوركينا فاسو

21 - وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في أبريل/نيسان عام 2002 على أن بوركينا فاسو قد لبت بصورة مرضية الشروط اللازمة لبلوغ نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعززة وأنها بالتالي غدت مؤهلة للحصول على المقدار الكامل لتخفيف الديون الملتزم به عند نقطة اتخاذ القرار الخاصة بالمبادرة المعززة في يوليو/تموز عام 2001[3]. على أنه عند استعراض مدى قدرة البلاد على تحمل الديون في مارس/آذار عام 2002 على أساس بيانات نهاية عام 2001 خلص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن المقدار الإجمالي المعتمد لتخفيف ديون بوركينا فاسو يترك نسبة صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات في نهاية عام 2001 بحجم من الديون يصل إلى نحو 200% على مدى فترة طويلة. ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض الصادرات نتيجة ما يلي: هبوط أسعار القطن العالمية، والناجم في جانب منه عن الإعانات الضخمة في أسواق البلدان الصناعية، وكذلك الأضرار اللاحقة بالمحاصيل نتيجة الطفيليات الزراعية. وفي ظل هذه التوقعات المتدهورة بشدة ووفقا لما ينص عليه إطار سياسات مبادرة الديون (انظر الفقرة 6) فقد وافق المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن بوركينا فاسو: (i) عانت من تحول سلبي شديد في ظروفها الاقتصادية؛ (ii) غدت مؤهلة للحصول على تعزيز إضافي لتخفيف الديون بغية التقليل من وطأة المستجدات العكسية في نسب ديون البلاد، والناتجة عن هزات خارجية تعرضت لها صادراتها، ولمنحها القدرة على تحمل الديون.

22 - وبغية الوصول إلى الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات والبالغ 150%، فإن من المنتظر أن تزيد جميع الجهات المقرضة متعددة الأطراف من مساهماتها في تخفيف ديون بوركينا فاسو عبر تعديل العامل المشترك لتقليل الديون وذلك من 19.7% (بصافي القيمة الحالية للديون في نهاية عام 1999) عند نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة إلى 29.9% بصافي القيمة الحالية لنهاية عام 2001. **والمطلوب من المجلس التنفيذي للصندوق أن يوافق على المساهمة المعدلة للصندوق في تخفيف ديون بوركينا فاسو بمقدار 5.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (7.75 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية لعام 2001، بما في ذلك التخفيف المعتمد قبلا بقرارات المجلس التنفيذي**. وبصورة مؤقتة فإن ذلك سيصل إلى 7.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية، وعلى امتداد ما يقرب من تسع سنوات. وبما أن البلاد قد وصلت إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة، فإن مفعول قرار المجلس التنفيذي سيسري على الفور.

[3] اتخذ المجلس التنفيذي قرار مشاركة الصندوق في تخفيف ديون بوركينا فاسو في ظل المبادرة الأصلية على أساس الوثيقة EB 97/62/R.10/Rev.1 والوثيقة EB 2000/70/R.12 فيما يتصل بالتعزيز الخاص بنقطة الإنجاز الأصلية. واعتمد التزام الصندوق بالمشاركة في المبادرة المعززة على أساس الوثيقة EB 2000/71/R.12. وتبلغ قيمة الالتزام الإجمالي للصندوق في تخفيف ديون بوركينا فاسو عند نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة 5.18 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الصافية لعام 1999، وهو ما يتضمن القيمة المعتمدة قبلا بموجب إطار المبادرة الأصلية.

رابعا – التوصيات

23 – يوصى بأن يقوم المجلس التنفيذي بما يلي:

(i) أن يحيط علما بحالة تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة الصندوق فيها؛

(ii) أن يوافق على تخفيف ديون غانا إزاء الصندوق المستحقة في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2000، بمقدار 13.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2000. وسيوفر هذا التخفيف وفقا لشروط القرار التالي:

"**يقرر**: أن يقوم الصندوق، حال إعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز أن غانا قد لبت الشروط المتعلقة بتخفيف الديون في ظل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ بخفض قيمة الديون القائمة للصندوق على غينيا من خلال خفض التزاماتها نصف السنوية لخدمة ديونها المستحقة للصندوق(أصل الدين ومدفوعات رسوم الخدمة/أسعار الفائدة) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها بعد بلوغ نقطة الإنجاز المعنية، وبما يصل إلى المقدار الإجمالي لصافي القيمة الحالية البالغ 13.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2000"؛

(iii) يوافق على المساهمة المقترحة في خفض ديون سيراليون المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2000، بمقدار 7.85 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2000. وسيوفر هذا التخفيف وفقا لشروط القرار التالي:

"**يقرر**: أن يقوم الصندوق، حال صدور قرار المجلس التنفيذي وبعد استكمال الوثائق القانونية، بخفض قيمة ديون سيراليون للصندوق من خلال ضم متأخرات سيراليون إزاء الصندوق في تخفيف الديون وعبر خفض التزاماتها نصف السنة لخدمة ديونها المستحقة للصندوق (أصل الدين ومدفوعات رسوم الخدمة/أسعار الفائدة) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها، وبحدود المقدار الإجمالي لصافي القيمة الحالية البالغ 7.85 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2000"[4]؛ و

(iv) يوافق على التعديل المقترح للمساهمة في تخفيف ديون **بوركينا فاسو** والمستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2001، بما قيمته 5.84 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالي لعام 2001 (بما في ذلك التخفيف المعتمد قبلاً للديون). وسيوفر هذا التخفيف وفقا لشروط القرار التالي:

[4] يعني ذلك ضم خطة تسوية المتأخرات إلى تخفيف الديون، بالإضافة إلى تخفيف الديون خلال الفترة المؤقتة. وفي حين أن تخفيف الديون سيوفر في المرحلة المؤقتة، فإن مفعوله لن يسري قانونيا إلا عند بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بالبلد.

"**يقـــرر**: أن يقـــوم الصـــندوق، حال صدور قرار المجلس التنفيذي وبعد استكمال الوثائق القانونـــية، بخفـــض قيمة ديون بوركينا فاسو للصندوق من خلال خفض التزاماتها نصف الســـنوية لخدمـــة ديونها المستحقة للصندوق (أصل الدين ومدفوعات رسوم الخدمة/أسعار الفائدة) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها، وبحدود المقدار الإجمالي المعدل لصافي القيمة الحالية والبالغ 5.84 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2001".